

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مشكل المتقاعدين ومخرجات الحوار الاجتماعي الأخير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تستنكر فئة من المتقاعدين بالمغرب اقضاءها من مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير الذي توجت جولاته بتوقيع اتفاق بين الحكومة والمركزيات النقابية، حيث استغرب العديد منهم عدم النفات المسؤولين لهذه الفئة التي كرس حياتها خدمة للصالح العام خصوصا أن ما يقارب مليوني متقاعد يعيشون في وضعية مزرية، في غياب خدمات التطبيب والرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بالنظر إلى تقدمهم في العمر، حيث ظل المتقاعد ضحية الإقصاء منذ 1998، ذلك أن الزيادات المتتالية التي شملت النشاط الإداريين كانت تشمل التوظيفات المختلفة، ولا تهم الراتب الأساسي، أو الأجرة القياسية، وهذا حيف مقصود لإقصاء المتقاعد؛ كما أن قرار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إعادة تقييم المعاش بـ5% المتخذ منذ 2019 ليكون نافذا في يناير 2020 مازال ينتظر قرار وزارة المالية، والحالة هذه أن وزيرة المالية الحالية هي التي تترأس المجلس الإداري لهذه المؤسسة الاجتماعية

إذ ربطت بعض الأصوات الغريبة من داخل الحوار الاجتماعي النظر في معاشات المتقاعدين بإصلاح أنظمة التقاعد، وهذا الربط غير مقبول لأن إصلاح التقاعد قرار هيكلي والكلام عنه بدأ منذ 2003، ولا يصح أن يرتبط بالمعاش الذي هو أمر استعجالي ولا يسمح بالانتظار والمماطلة باعتباره مصدر المعيشة اليومية للمتقاعد، من أكل وشرب ونقل وكساء وتطبيب واستشفاء وتكفل بالأسرة.

لذا أسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات العاجلة التي ستتخذونها من أجل حماية هذه الفئة التي يزداد عددها سنة بعد أخرى، ومعاناتها أكبر في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتحقيق مطالبهم، والتي تتمثل في الزيادة في المعاشات، وتقييمها وربطها بغلاء المعيشة وزيادة مستوى الأجور، وتعميم الحد الأدنى للمعاشات والزيادة في الخصم الضريبي، والتطبيق الفعلي للمقتضيات الدستورية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المغربية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي